علاقة تأميم قناة السويس بحرب ١٩٥٦

كان قرار الرئيس جمال عبد الناصر فى السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس العالمية شركة مساهمة مصرية، ونقل جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات إلى الدولة[١] بمثابة تحدٍّ كبير للغرب، وضربةٍ قويةٍ لهيبته واحتكاراته.

ومع أن مصر بتأميمها للقناة قد مارست حقًّا قانونيًّا معترفًا به، وخصوصًا أنها قد أعلنت تمسكها باتفاق الآستانة عام ١٨٨٨ الذى ينص على حرية الملاحة عبر القناة[٢]، والتزمت بأن تدفع لحملة الأسهم قيمة أسهمهم على أساس سعر الإقفال الأخير لبورصة باريس، فإن كلاً من إنجلترا وفرنسا عارضتا قرار التأميم واعتبرته خطرًا حقيقيًّا يهدد الاتفاقات الدولية التى تضمن حرية الملاحة عبر قناة السويس، كما حاولتا استغلاله لتهيئة المناخ للهجوم على مصر وإقصاء الرئيس عبد الناصر عن الحكم، ومنعه من السيطرة على القناة[٣]. فى تحدٍّ سافر من الدولتين لمصر وقيادتها. ذلك ما يدفعنا إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية إزاء هذا الموضوع.

الواقع أنه كان لإنجلترا وفرنسا نوايا عدوانية ضد مصر قبل التأميم، فبريطانيا لم تكن راغبة فى إضعاف نفوذها وانحسار هيبتها فى منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا بعد ظهور

---

(١) انظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، القاهرة، إدارة الشئون العامة بوزارة التربية والتعليم، ص ٦.

(٢) حول معاهدة الآستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ بشأن الملاحة البحرية فى قناة السويس البحرية وقت السلم والحرب انظر: راشد البراوى، مجموعة الوثائق السياسية، جـ١، القاهرة ١٩٥٢، ص ٨٢ ـ ٨٥.

(٣) الأهرام فى ١٩٥٦/٧/٢٨.

عبد الناصر، وتزايد شعبيته، ودعوته للقضاء على الاستعمار ورفضه الصلح مع إسرائيل[١] ونجاحه فى عقد اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، ومغادرة آخر جندى بريطانى لمصر فى يونيو ١٩٥٦، ثم رفضه لحلف بغداد[٢]، وإعلانه سياسة الحياد الإيجابى، وذهابه إلى مؤتمر باندونج، واعترافه بالصين الشعبية، وكسره لاحتكار السلاح بتوقيعه على صفقة الأسلحة التشيكية[٣] التى وُقعت مع الاتحاد السوفيتى وتم توريدُها عن طريق تشيكوسلوفاكيا، هذا إلى جانب دعوته للقومية العربية، وتشجيعه للدول المحايدة على الاستمرار فى سياستها.

وفرنسا التى كانت مستاءةً من إمداد مصر لثوار الجزائر بالسلاح والدعم المعنوى، ومن اتخاذ القيادة الجزائرية من القاهرة مقرًّا لقيادتها[٤]، كل ذلك كان داعيًا إلى أن تتخذ من تأميم عبد الناصر للقناة وسيلة لإعادة نفوذها إلى الشرق الأوسط، وإلى تصفية حساباتها مع القيادة الثورية فى مصر، والتى كان لها طموحات كبيرة فى توحيد العالم العربى.

أما إسرائيل ـ التى اتخذتها الدولتان كمخلب قط ـ فقد وجدت فى هذه الحرب فرصة سانحة لإثبات وجودها، وكسر الحصار المفروض عليها من جانب الدول العربية، وإجبارها على التصالح معها وإجهاض قيادة عبد الناصر لمسيرة التحرر العربى. ونتيجة لذلك استغلت الدول الثلاث قرار التأميم، ورسمت الخطط لاحتلال مصر، وإسقاط حكومة عبد الناصر، وإحلال حكومة أخرى محلها تبارك الغزو وتسانده. ولكن هذه الدول فوجئت بأن قرار التأميم دفَّق المشاعر الوطنية لدى الشعب المصرى على نحو غير مسبوق، وخاصة أنه كان حقًّا يُراود آمال كل المصريين ويؤكد على الاستقلال الكامل لمصر، بما فى ذلك استقلال الإرادة السياسية، كما أنه يضيف أهمية القناة إلى أرصدة مصر الاستراتيجية[٥]

---

(١) أرسلت الولايات المتحدة بعثة أندرسون إلى القاهرة فى ديسمبر ١٩٥٥ للتباحث مع عبد الناصر فى أمر الصلح مع إسرائيل ومقابلة بن جوريون، وقد رفض عبد الناصر هذه الفكرة تمامًا.
[M. Abdel Wahab: Nasser and American policy, 1952 - 1956, pp . 115 - 116]

(٢) محمد حسنين هيكل: قضية السويس، آخر المعارك فى عصر العمالقة، بيروت ١٩٨٠ ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٣) محمد فوزى: حرب السويس ـ ترجمة مختار الجمال، القاهرة، ص ٤٣.

(٤) هيئة البحوث العسكرية: حرب العدوان الثلاثى على مصر، جـ١، القاهرة، ص ٢٧.

(٥) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ـ حرب الثلاثين سنة، ص ٤٥٩.

ويحقق إمكانية تمويل السد العالى الذى تراجع الغرب عن تمويله[١]. وإلى جانب ذلك فإن هذا القرار قد ساعد على تعبئة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج وراء عبد الناصر، كما كان نقطة تحول فعلية فى تاريخ التحرر العملى للشعوب، خصوصًا أن التأميم كان ردًّا على غطرسة الغرب، وتحدياته لمصائر الشعوب.

لقد كان تقديرُ عبد الناصر لعملية التأميم أن اشتراك فرنسا فى غزو مصر أمرٌ بعيدُ الاحتمال، نظرًا لتورطها فى الجزائر، كما كان يشك فى تشجيع بريطانيا لإسرائيل على محاربة مصر، لأن ذلك فى تقديره سيضعف من وضع بريطانيا فى المنطقة، وكان تقديره أن كُلا من واشنطون وموسكو ستكونان بعيدتين عن حلبة الصراع[٢]، ولكنه كان يتوقع قيام بريطانيا وحدها بعمل حربى ضد مصر. ولم تثبت توقعات عبد الناصر، واجتمعت الدول الثلاث على العدوان على مصر.

لقد حاول عبد الناصر تفادى احتمالات التدخل العسكرى عن طريق تكثيفه للعمل السياسى، وكان فى تقديره أن تمكنه من استغلال المناخ الدولى لصالحه سوف يفوت الفرصة على من يرغبون فى التدخل العسكرى ضد مصر، وأن تناقص إمكانات هذا التدخل ممكنة إذا تأخر موعدها بعد ثلاثة أشهر من التأميم، حيث تبرد الأزمة، ومن هنا حاول اكتساب الوقت[٣]؛ وخصوصًا أن لديه العديد من الأوراق الرابحة، فلديه تأييد معظم الدول العربية التى تتحكم فى إنتاج البترول، ولديه الاتحاد السوفيتى، ودول مؤتمر باندونج.

وعلى الجانب الآخر اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على توجيه احتجاج شديد اللهجة إلى مصر بسبب تأميمها للقناة، وبأنهما سيتخذان جميع التدابير اللازمة لاحترام مصالحهما[٤] وقد رفضت مصر تسلم الاحتجاج من أساسه.

وإلى جانب ذلك قررت الحكومتان البريطانية والفرنسية تجميد الحسابات والأرصدة المصرية فى بنوكهما، وتجميد ما لشركة قناة السويس المؤممة من أموال وودائع[٥]، وقد

(١) لتفاصيل ذلك انظر: عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ ـ ١٩٦٠، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٦٩.

(٢) هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص ٤١.

(٣) هيكل: مرجع سابق، ص ٤٦٠ ـ ٤٦٢.

(٤) الأهرام فى ١٩٥٦/٧/٢٨، والبطريق: مرجع سابق، ص ٤٧.

(٥) الأهرام فى ١٩٥٦/٨/١٩.

تبعتهما الولايات المتحدة فى ذلك، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل أوعزت إنجلترا وفرنسا إلى البواخر العابرة للقناة برفض دفع الرسوم للهيئة الجديدة لإثارة المشاكل معها، كما أوعزت إلى المرشدين الأجانب بالانسحاب من أعمالهم حتى تتعطل الملاحة.

وكان رَدُّ عبد الناصر على ذلك هو أن يدع البواخر الرافضة لدفع الرسوم تمر حتى تستمر الملاحة بلا تعطيل، على أن تضاف الرسوم إلى حساب شركاتها[١]. يضافُ إلى ذلك أن مصر قد نجحت فى إدارة القناة بعد انسحاب المرشدين الأجانب منها، وفوتت على الغرب أى ذريعة يمكنه استغلالها حول ذلك الموضوع.

ومع كل ذلك فقد عارضت إنجلترا وفرنسا قرار التأميم، واجتمع وزراء خارجية أمريكا وفرنسا وبريطانيا[٢] فى لندن فى الثانى من أغسطس ١٩٥٦ وأصدروا بيانًا ثلاثيًّا عارضوا فيه قرار التأميم، بحجة أن للقناة صفة دولية، واقترحوا عقد مؤتمر دولى من الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة وغيرها من الدول ذات المصالح الحيوية فى استخدام القناة، وتحدد عقده فى ١٦ أغسطس بلندن[٣].

وانعقد المؤتمر فى موعده المحدد، وحضرته ٢٢ دولة ولم تحضره مصر، لأن الدعوة إليه تمت بدون استشارتها، مع أنها صاحبة الشأن الأول إزاء الموضوع، نظرًا لأن ما يبحث فيه يتعلق بسيادتها هى، وبرغم ذلك فلم يوفق المؤتمر فى إصدار بيان أو إقرار مشترك يستطيع أن يوفق بين وجهات النظر المتباينة، وإن كان قد اتفق فيه على تعيين لجنة خماسية من ممثلى حكومات أستراليا، وأثيوبيا، وإيران، والسويد، وأمريكا برئاسة رئيس وزراء أستراليا «روبرت منزيس» بهدف الاتصال بالحكومة المصرية وعرض مقترحاتها على الرئيس عبد الناصر بوضع القناة تحت إشراف دولى. وقد قابلت هذه اللجنة عبد الناصر الذى تمسك بالسيادة المصرية على القناة ورفض فكرة الإشراف الدولى[٤]، وطالب بإيجاد حل سلمى يتفق وميثاق الأمم المتحدة، مما أحاط مهمة اللجنة بالفشل.

---

(١) هيكل: مرجع سابق، ص ٤٨٣.

(٢) هم: جون فوستر دلاس، وكريستيان بينو، وسلوين لويد.
[انظر: عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٩٥٩، ص ٢٣٠].

(٣) أطلق على هذا المؤتمر مؤتمر المنتفعين [انظر: البطريق، مرجع سابق، ص ٤٧، وحمدى حافظ: ثورة ٢٣ يوليو الأحداث والأهداف، القاهرة، الدار القومية للنشر ١٩٦٥، ص ٦٩].

(٤) الجمهورية فى ١٠/٩/١٩٥٦.

وفى أعقاب ذلك طرح «دلاس» وزير الخارجية الأمريكى مشروع إنشاء جمعية المنتفعين بقناة السويس، والذى ينص على التعاون بين مصر والهيئة الجديدة التى تتولى تحصيل الرسوم، على أن تدفع الأرباح لمصر فيما بعد. وقد رفضت مصر هذا المشروع بحجة أنه يتعارض مع السيادة المصرية، كما أنه يمنع مصر من حقها فى تحصيل الرسوم[١].

واجتمع مؤتمر لندن للمرة الثانية فى ٢٣ سبتمبر لمناقشة الموقف، وانفضت أعماله دون التوصل لنتائج ملموسة، مما دفع إنجلترا وفرنسا إلى عرض القضية على مجلس الأمن[٢]، ولم ينجحا فى انتزاع الموافقة منه على تدويل القناة، خاصة أن روسيا لوَّحت باستخدام الفيتو.

وهكذا فشلت إنجلترا وفرنسا فى معركتهما السياسية ضد مصر، ونجح عبد الناصر إلى حد كبير فى جذب أنظار العالم نحو حق مصر فى تأميم القناة، خاصة أنه أكد أكثر من مرة تعهد مصر باحترام حرية الملاحة فى القناة، وقد أبلغ المستر «داج همرشلد» سكرتير عام الأمم المتحدة بذلك.

وخلال تلك الأحداث كانت بريطانيا وفرنسا تخططان للمؤامرة، وتضعان اللمسات الأخيرة للقيام بهجوم مسلح على مصر، تشترك إسرائيل فيه.

ومع أن عبد الناصر كان لايستبعد قيام إنجلترا وفرنسا بمغامرة عسكرية، فإن الأمر الذى استبعده واستحال وقوعه هو أن تلجأ بريطانيا وحدها أو بريطانيا بالتنسيق مع فرنسا إلى الاستعانة بإسرائيل فى أى عملية ضد مصر لاستعادة القناة بالقوة، خاصة أن ذلك سيعرض مركزيهما فى الشرق الأوسط للخطر، ويكون وحده كفيلاً بإسقاط النظم الموالية لإنجلترا وفرنسا فى المنطقة. ومع ذلك فإن ما حدث كان على غير ماتوقعه عبد الناصر، فقد اتفقت إنجلترا وفرنسا مع إسرائيل على قيام القوات الإسرائيلية بهجوم واسع النطاق على القوات المصرية فى سيناء أمام نقطة الكونتيلا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، بهدف قطع مواصلات الجيش المصرى، والوصول إلى مشارف قناة السويس فى أقرب وقت ممكن، وبعدها وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية نداء بالتوازى إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يتضمن

---

(١) هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص ٥٣ ـ ٥٥.

(٢) بدأ مجلس الأمن مناقشة هذا الموضوع فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦، واستنكر أغلب أعضاء المجلس فكرة الالتجاء إلى القوة، وفوض المستر داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة فى أمر حل القضية بالطرق السلمية [البطريق: مرجع سابق، ص ٤٧١].

وقف جميع الأعمال الحربية، وسحب قوات الطرفين المسلحة إلى مسافة عشرة أميال بعيداً عن القناة، وقيام القوات الأنجلو ـ فرنسية مؤقتًا باحتلال مواقع رئيسية فى كل من بورسعيد والإسماعيلية والسويس لضمان حرية المرور بها، والقيام بالفصل بين المتحاربين حتى يتم الوصول إلى ترتيبات نهائية، وإذا لم تستجب القوات المتحاربة لهذا النداء خلال اثنتى عشرة ساعة تنتهى فى تمام الساعة السادسة والنصف من مساء الأربعاء ٣١ من أكتوبر فإن القوات البريطانية والفرنسية سوف تستخدم القوة اللازمة لتنفيذ شروط الإنذار. وقد قبلت إسرائيل شروط الإنذار ورفضته مصر.

والمتفحص لشروط هذا الإنذار يتضح له أن التحرك الإسرائيلى والإنذار كانا خيوطًا مشتركة فى نسيج واحد، فالإنذار لم يوضع بهذه الصيغة إلاَّ لكى ترفضه مصر، خصوصًا أنه يحمل بين جنباته شبح التواطؤ وسوء النية.

ونتيجة لرفض مصر للإنذار تزايدت احتمالات الخطر، وبدأت موجات القصف الجوى على مدن مصر وقراها، كما قامت القوات البريطانية والفرنسية بعمليات إنزال بهدف احتلال ضفتى القناة.

ولحفز همم العالم على سرعة التدخل فى الموقف، ووضع دول العالم أمام واقع جديد صدرت الأوامر بتعطيل الملاحة فى قناة السويس عن طريق إغراق ست من سفن الشحن المحملة بالأسمنت فى منطقة البحيرات المرة، مما أدى إلى توقف الملاحة، ونقص واردات أوربا الغربية من البترول بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يوميًّا، وإصابة التجارة العالمية بخسارة فادحة.

وإلى جانب ذلك أعلن عبد الناصر عن إنشاء جيش التحرير الوطنى فى التاسع من أغسطس ١٩٥٦[(١)]، على أن يفتح باب التطوع أمام المواطنين، فهبت جموع الشعب للذَّوْد عن حياض الوطن، وتم تشكيل وحدات المقاومة الشعبية.

وفى فجر الخامس من نوفمبر تمكنت القوات الإنجليزية والفرنسية من الدخول إلى بورسعيد والاصطدام مع قوات المقاومة الشعبية بها، وخلال ذلك كثفت مصر جهودها السياسية لفضح حقيقة العدوان ونواياه، وطالبت مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة لبحث الموقف، كما شهد منبر الأمم المتحدة أعنف المناقشات، ووقفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معًا فى التصويت ضد المعتدين، حتى تم الاتفاق على مشروع القرار الكندى الذى

(١) الرافعى: مرجع سابق، ص ٢٣٤.

يقضى بوقف العمليات الحربية والانسحاب من الأراضى المصرية، وإنشاء قوة طوارئ دولية لإعادة الأمور إلى نصابها، والإشراف على انسحاب القوات المعتدية. ولما تلكأت إنجلترا وفرنسا فى الأمر أعلن الاتحاد السوفيتى عن استعداده لإرسال متطوعين إلى مصر لإنهاء الاحتلال[١].

وخشية انفلات الأمر اتخذت الأمم المتحدة قرارًا يقضى بإجلاء المعتدين فورًا[٢] عن مصر. ونتيجة لذلك وجدت الدول المعتدية نفسها واقفة ضد إرادة المجتمع الدولى، وأن عليها الانسحاب فورًا، فاستجابت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قرار الأمم المتحدة وقررت وقف القتال فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل من صبيحة الأربعاء ٧ نوفمبر ١٩٥٦، كما بادرت بسحب قواتها فرحل آخر فوج من القوات الإنجليزية والفرنسية من بورسعيد وبور فؤاد فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦، كما اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من سيناء وغزة بعد تلكؤ، وخرج آخر قواتها من هذه المناطق فى السابع من مارس ١٩٥٧[٣].

وهكذا كان قرار التأميم من أشجع القرارات فى تاريخ مصر المعاصر، وهكذا انتهى العدوان الثلاثى بالفشل الذريع، وبلا كسب سياسى أو عسكرى لأطراف العدوان، وتحررت مصر من شبهة التحالف مع الغرب، كما أنها استردت كافة حقوقها، ماعدا مطلبًا واحدًا، هو منع إسرائيل من المرور فى خليج العقبة.

والسؤال المطروح هو: إذا كانت ملكية شركة القناة ستنتقل إلى مصر فى عام ١٩٦٨ بموجب امتياز ١٩٥٤، أى بعد اثنى عشر عامًا فقط من التأميم، فلماذا تسرعت القيادة المصرية وقامت بمخاطرة غير مأمونة العواقب فأممت القناة فى عام ١٩٥٦ مما عرض الوطن لأخطار جسيمة، كما أنها دفعت تعويضات لأصحاب الأسهم كان من الممكن تلافيها؟!

الواقع أن التأميم كان ردًّا على التحديات التى مثلت جرحًا فى الكرامة المصرية، وأنَّ مافعله عبد الناصر كان موقفًا قوميًّا عبَّر عن إرادة الشعب المصرى، وجعل عبد الناصر يظهر فى صورة الزعيم العربى الذى تنتظره الجماهير العربية.

---

(١) للتفاصيل انظر: مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط.

(٢) المتحف الحربى بالقلعة: تقرير الجنرال كيتلى عن العمليات الحربية ضد مصر، نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٦، ص ٣٢.

(٣) الرافعى: مرجع سابق، ص ٢٦٩.